اختلاف حضاراتها ودرجات تقدمها وتطورها وملاءتها المالية Creditworthiness(١).

فبعد أن كان تقديم خدمات البنية الأساسية حكرا على الدولة وأجهزتها التابعة لها، ظهرت فى العقدين الأخيرين ثورة فى المفاهيم بشأن دور الحكومات فى تقديم خدمات البنية الأساسية وأساليب تقديم هذه الخدمات(٢). وبدأ يسود الاتجاه فى البلدان الصناعية وفى كثير من بلدان شرق آسيا(٣) وأمريكا اللاتينية(٤) وأوروبا الشرقية(٥) نحو تشجيع مشاركة القطاع الخاص إلى جانب الحكومة والأجهزة التابعة للدولة، على نحو يتيح أساليب أكثر كفاءة وأقل تكلفة فى تقديم خدمات البنية الأساسية، والربط فيما بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى رفع مستوى المعيشة وتحقيق معدلات التنمية المنشودة(٦).

---

(١) بلغ حجم الاستثمارات المالية فى مشروعات البنية الأساسية فى الدول النامية – عن طريق القطاع الخاص – فى عام ١٩٩٧ وحده أكثر من مائة وثلاثة وعشرون مليار دورا أمريكيا. وقد انخفض هذا الرقم بشدة فى عام ١٩٩٨ حيث بلغ فقط ستون مليار دولار امريكى إثر انهيار سوق الأوراق المالية فى دول شرق آسيا. انظر فى ذلك:

International Finance Corporation (IFC): Project Finance in Developing Countries; Washinton, p. 14 (1999).

(٢)

Qugenblick, M & Custer, B. (the World Bank): The Build, Operate, and Transfer ("BOT") Approach to Infrastructure Projects in Developing Countries, pp. 30 ff (1990).

(٣) انظر فى تمويل مشروعات البنية الأساسية – بصفة عامة – فى دول شرق آسيا:

Asia Law & Practice (ed): Project and Infrastructure Finance in Asia 2ne (ed), pp. 30 ff (1996).

(٤) انظر فى تجارب بعض دول أمريكا اللاتينية مثل الأرجنتين والبرازيل تقرير الـ International Financial Law Review تحت عنوان:

Project Finance (1998): An International Legal Guide, pp. 11-19 (1998).

(٥) انظر فى تجارب بعض دول أوربا الشرقية:

Soloveytchik, V. "New Perspectives for Concession Agreements: A Comparison of Hungarian Law and the Drafts Laws of Belarus, Kazakhstan, and Russia", vol. 16, Houston Journal of International Law, pp. 261-289 (1993).

(٦) انظر فى ذلك تقرير البنك الدولى: الدراسات الخاصة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابعة للبنك الدولى (النص العربى) تحقيق الارتباط: مشاركة القطاع الخاص فى تقديم خدمات البنية الأساسية فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الطبعة الأولى، ١٩٩٧، ص٣ ISP No.